

التعايش في النظام السياسي الفلسطيني

"أثر النظام الانتخابي المختلط على خلق حالة التعايش بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006"

رمزي فتحي عودة، أمين الرشيد ياتيان، سيفاً بيرغسام راجانثيران

جامعة اوتارا- ماليزيا

تاريخ الاستلام 01/01/2016 تاريخ القبول 24/03/2016

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى تأثير النظام الانتخابي المختلط على خلق حالة التعايش التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، وذلك من خلال تطوير إطار نظري يقوم على فكرة المجتمعات المنقسمة. لقد توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج مهمة ضمن هذه العلاقة، حيث وجدنا أن التصويت الاستراتيجي في هذه الانتخابات كان أكثر حساسية تجاه الانقسام في الموقف حول العلاقة مع الاحتلال، كما أن النظام المختلط لم يستطع كثيراً تقليل معاقبة الأحزاب الصغيرة الناجم عن نظام التعددية، بالشكل الذي زاد فرص حصول حالة التعايش. الكلمات الدالة: التعايش، قانون دوفرجييه، النظام الانتخابي المختلط، ديمقراطية الإجماع، الديمقراطية المفروضة. الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية.

Abstract:

We investigate through the relation between mixed electoral system and cohabitation occurred in Palestinian political system after the legislative election in 2006. By this relation, we find interesting results; we find that strategically voting in this election was so sensitive to political division in the relation toward occupation. In addition of that, we find that mixed electoral system could not so much reduce punishment to small parties comparing with Plurality system used in districts tier, which increase the likely to occur cohabitation.

Keywords: Cohabitation, Duverger low, Mixed Electoral System, Consensus Democracy, Foreign Imposed Democracy, Second Palestinian legislative elections.

تعود بدايات تشكل النظام السياسي الفلسطيني أو ما أسماه هلال (2006) الحقل السياسي الفلسطيني، إلى نشوء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وقد تأثر هذا الحقل بعدة عوامل أهمها التجاذبات العربية وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي (البديري، 1995). وبعد عدة معارك إسرائيلية لاجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والذي رافقه نفي الوجود الفلسطيني المسلح إلى تونس عقب حرب لبنان 1982، فقد بدت منظمة التحرير أكثر قبولاً بمبدأ التسوية السلمية، وبدت الظروف الدولية أكثر موائمة مع عقد مثل هذه التسوية، والتي بدأت بالفعل مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وانتهت بمفاوضات سرية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني سميت بمفاوضات أوسلو، انتهت بعقد اتفاق أوسلو عام 1993، الذي أنشأت بموجبه السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي، حيث تشكل ما يعرف بالنظام السياسي الفلسطيني الحديث، برغم أنه يقوم في دولة منقوصة السيادة.

لقد فرض اتفاق أوسلو على السلطة الوطنية إجراء انتخابات ديمقراطية على المستوى الرئاسي والتشريعي، وقد وضحت بنود هذا الاتفاق والاتفاقيات التي تلتها الإجراءات والترتيبات الخاصة بعقد هذه الانتخابات ضمن الفترة الانتقالية، التي حددت في الاتفاق لمدة 5 سنوات، إلا أنها استمرت حتى هذه اللحظة؛ لتؤشر على فشل عملية التسوية السلمية التي قامت على أساس قرارات مجلس الأمن 242، و338. ومع أن التوقعات لا تشير إلى أي أفاق لإنجاح عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن إشكالية الانتخابات والعملية الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني ما تزال قائمة حتى الآن، فقد جرت أول انتخابات رئاسية وتشريعية عام 1996، ثم تأخرت هذه الانتخابات عن الفترة المخصصة لعقدها (كل 4 سنوات) لينتج عقد ثاني انتخابات رئاسية عام 2005، بعد وفاة ياسر عرفات مؤسس ورأس النظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم، تم عقد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، والتي أوجدت حالة جديدة وأزمة معقدة، مر بها النظام السياسي الفلسطيني، لم يستطع إلى الآن تجاوزها.

لقد نشأ النظام السياسي الفلسطيني الحديث نظاماً رئاسياً، حيث أعطى القانون الأساسي الفلسطيني الرئيس المنتخب مباشرة، صلاحيات تشكيل الحكومة التابعة له، كما منحه استقلالية كبيرة تجاه المسألة من قبل المجلس التشريعي، إلا أنه، ونتيجة للضغوط الكبيرة التي مارسها الإدارة الأمريكية على الرئيس ياسر عرفات في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد، والتي حملته مسؤولية فشل هذه المفاوضات، فقد تم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني عام 2003، وتم استحداث منصب

رئيس الوزراء (Lopes, 2008, p. 2)، تولاه محمود عباس (أبو مازن)⁽¹⁾. ضمن هذه التعديل تحول النظام السياسي الفلسطيني من نظام رئاسي إلى نظام شبه رئاسي، حيث يتم انتخاب الرئيس مباشرة، والذي يقوم بتكليف رئيس الوزراء من داخل أو خارج البرلمان، بشرط أن ينال ثقة المجلس التشريعي. وبرغم أن هذا التعديل في القانون الأساسي الفلسطيني سحب العديد من الصلاحيات التي كانت ممنوحة للرئيس خاصة تلك المتعلقة بأعمال مجلس الوزراء وصلاحياته (دويك، 2013، ص 76)، إلا أن الرئيس بقي يتمتع بصلاحيات واسعة في هذا النظام؛ حيث نصت المادة 45 من القانون الأساسي المعدل على صلاحيات الرئيس في تعيين رئيس الوزراء وعزله، كما أن رئيس الوزراء مسؤول أمام كل من الرئيس والمجلس التشريعي (المادة 50 من القانون الأساسي المعدل)، ضمن هذه الصلاحيات، يصنف النظام شبه الرئاسي الفلسطيني بأنه نظام رئاسي-برلماني، في الوقت الذي تؤكد فيه المادة الخامسة من القانون الأساسي المعدل أن نظام الحكم في فلسطين هو نظام نيابي.

لقد شكل تحول النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام شبه رئاسي علامة فارقة على استقرار الديمقراطية الفلسطينية الناشئة، خاصة بعد عقد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، حيث نجحت حماس (قائمة الإصلاح والتغيير) في الفوز بغالبية مقاعد المجلس التشريعي (74 مقعداً)، مقابل 45 مقعداً فقط لفتح؛ الحزب الحاكم (حزب الرئيس أبو مازن)⁽²⁾ (لجنة الانتخابات المركزية، 2006، ص 120). هذه النتائج نقلت النظام السياسي الفلسطيني إلى حالة نادرة في النظم شبه الرئاسية، وهي حال التعايش (Cohabitation)، حيث الرئيس من حزب، وهو فتح، ورئيس الوزراء من حزب آخر، وهو حماس. هذه الحالة أدت إلى جمود النظام السياسي الفلسطيني، والتصارع على الصلاحيات بين شقي السلطة التنفيذية؛ الرئيس من جانب، ورئيس الوزراء من جانب آخر، هذا الصراع سرعان ما أدى إلى الاقتتال الداخلي، وانتهى في منتصف عام 2007، بالانقسام بين الضفة الغربية بقيادة فتح، وقطاع غزة بقيادة حماس. وسرعان ما انكسرت الديمقراطية الفلسطينية بعد هذا الانقسام إلى الآن.

لقد استخدم الفلسطينيون في هذه الانتخابات نظاماً انتخابياً قسم إلى مركبين؛ المركب الأول هو نظام التعددية (FPTP)، ويشتمل على 66 مقعداً، تستخدم في 16 دائرة انتخابية متفاوتة الحجم

¹ اعتبرت الإدارة الأمريكية حينها أبا مازن مهندس اتفاق أوسلو، كما يطلق عليه، الرجل الأكثر قدرة على اتخاذ خطوات متقدمة نحو إحراز الاتفاق النهائي مع الإسرائيليين، لهذا ضغطت على القيادة الفلسطينية لتولييه هذه المنصب.

² لقد فاز أبو مازن في الانتخابات الرئاسية التي عقدت عام 2005 في ظل مقاطعة غالبية الأحزاب والفصائل السياسية لهذه الانتخابات بما فيها حماس، حيث نجح أبو مازن بالحصول على 62.52% من الأصوات مقابل 19.48% لمنافسه الأقرب مصطفى البرغوثي. ("انتخابات الرئاسة"، 2015).

ضمن نظام يسمى الكتلة الانتخابية⁽¹⁾ (Block Vote)، والمركب الثاني هو نظام التمثيل النسبي (PR)، وهو أيضاً يشتمل على 66 مقعداً باعتبار الوطن دائرة واحدة تتنافس فيها الأحزاب والقوائم فقط ضمن نسبة حسم منخفضة نسبية تبلغ 2%، وتحول الأصوات إلى مقاعد ضمن طريقة (Sant-lugie). في هذا السياق، فإننا نجادل بأن الاستقطاب في التصويت من قبل مناصري الأحزاب الصغيرة لصالح حزب المعارضة حماس، وفقاً لقانون دوفرجيه، هو الذي زاد من فرص حدوث التعايش في النظام السياسي الفلسطيني في ظل ارتفاع أعداد المستقلين، وارتفاع درجة اللانسبية (Disproportionate) في النظام الانتخابي المختلط.

مشكلة الدراسة:

بشكل عام تعاني النظم السياسية شبه الرئاسية، خاصة الحديثة منها، من أزمة عدم الاستقرار والتراجع في كثير من الحالات كما توضح نتائج الباحثين Elgie, 2007; Shagrt & Carey, 1992)، ويعد النظام السياسي الفلسطيني واحداً من هذه الأنظمة شبه الرئاسية التي مرت بحالة عدم الاستقرار هذه بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006. ورغم أن حالة التعايش حالة نادرة الحدوث (Elgie, 2010, p. 68)، إلا أن هذه الحالة حدثت بعد ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، استخدم فيها لأول مرة النظام الانتخابي المختلط (Mixed Electoral System)، بالشكل الذي أدى إلى بروز استفسار رئيس حول علاقة النظام الانتخابي المختلط بإيجاد حالة التعايش. وبالضرورة تبرز الإشكالية الرئيسة في الدراسة بالسؤال التالي: هل أدى استخدام النظام المختلط إلى حدوث حالة التعايش أو لا؟

وفقاً لقانون دوفرجيه (Duverger, 1986)، فإن كلاً من الحركتين الكبيرتين حماس وفتح تحصل على أصوات أكثر في الدوائر من تلك التي حصلت عليها في القوائم، إلا أن الذي حدث في انتخابات عام 2006، كان على العكس من ذلك، فقد انخفضت نسبة الأصوات التي حصلت عليها كل من حماس وفتح، هذه النتيجة توضح بأن كلاً من فتح وحماس، قد خسرت أصواتاً في الدائرة عن تلك التي حصلتا عليها في القائمة من الدائرة، إلا أن خسارة حماس (3.45%) كانت أقل بكثير من خسارة فتح (5.43%)⁽²⁾، إلا أن هنالك تفاوتاً في هذا الانخفاض (الاستقطاب السلبي). هنا، نحن أمام عدة إشكاليات أساسية، يمكن توضيحها في الأسئلة التالية:

¹ في نظام الكتلة الانتخابية (BV) المستخدم في فلسطين، يسمح لكل ناخب بإعطاء عدد من الأصوات مساو أو أقل تبعاً لحجم الدائرة، على ألا تتجاوز هذه الأصوات هذا الحجم. للمزيد من المعلومات حول هذا النظام المستخدم في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية يمكن الرجوع إلى (رينولدز، إيلي، وإيليس، 2007، ص 65).

² حول حصة كل من حماس وفتح من الأصوات في الدوائر القوائم، يمكن الرجوع إلى نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في لجنة الانتخابات المركزية (ص 89-119؛ 140-141).

- 1- هل هنالك علاقة بين الاستقطاب السلبي للأصوات لصالح الحركتين الكبيرتين خلافاً لقانون دوفرجيه، وبين ظهور حالة التعايش في النظام السياسي الفلسطيني؟
- 2- ما علاقة المستقلين بفوز حماس في الانتخابات التشريعية وبالتالي خلق حالة التعايش؟
- 3- ما علاقة التأثير المتداخل بين شقي النظام الانتخابي المختلط Contamination (Effects) بزيادة فرص حدوث حالة التعايش في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وذلك بتسهيل فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني؟.

الإطار النظري:

تشكل حالة التعايش في الديمقراطيات المفروضة حالة نادرة الحدوث، حتى أكثر من ندرة ظاهرة التعايش نفسها، ربما يعود السبب في هذا إلى حداثة النظم شبه الرئاسية النسبية مقارنة بالنظم البرلمانية أو الرئاسية والتي انتشرت بشكل واسع في التسعينات تقريباً وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي-بالضرورة، فإن ظاهرة الاحتلال ظاهرة متأخرة سابقة عن ظهور النظم شبه الرئاسية وانتشارها. لهذا تعد دراسة حالة التعايش في النظام السياسي الفلسطيني دراسة فريدة؛ لأنها تعبر عن حالة لم يتم تناولها في الدراسات السابقة.

إن التعايش مفهوم يظهر في النظم شبه الرئاسية "عندما يكون الرئيس من حزب ورئيس الوزراء من حزب المعارضة، بينما حزب الرئيس لا يمثل في الوزارة" (Elgie & McMenamin, 2011, p. 4). وتؤدي هذه الحالة إلى الجمود وعدم الاستقرار في معظم الأحيان. هذه الحالة تظهر في النظم شبه الرئاسية، حيث يقسم فيها الدستور السلطة التنفيذية بين الرئيس وبين رئيس الوزراء، اللذين يتم انتخابهما لفترات محددة وصلاحيات مختلفة لكل واحد منهما (Elgie, 2010). وتتقسم هذه النظم شبه الرئاسية إلى نظامين، الأول هو النظم البرلمانية-الرئاسية (Presidential-Parliamentary) حيث يكون رئيس الوزراء مسؤولاً أمام كل من الرئيس والبرلمان، والنوع الثاني هو النظم رئيس الوزراء-الرئاسية (Premier-Presidential)، حيث يكون رئيس الوزراء مسؤولاً فقط أمام البرلمان. لقد أشار لينز (Linz, 1990, p. 53) إلى حالة الصراع في الأنظمة شبه الرئاسية بين سلطتين شرعيتين عندما يتبعها الاستقطاب والانشقاق المصاحب مع سلطات واسعة للرئيس، والتي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار وانكسار النظام السياسي. إن معظم الدراسات السابقة (Linz, 1990; Stepan & Skach, 1993) وجدت علاقة سلبية بين التعايش واستدامة الديمقراطيات، إلا أن الجي (Elgie, 2010; 2011) وشوجارت و كاري (Shugart & Carey, 1992) وجدوا أن هذا التعايش تزداد خطورته في حالات محددة، خاصة عندما تزداد قوة الرئيس وصلاحياته، وعندما يكون شكل النظام السياسي شبه الرئاسي رئاسياً- برلمانياً Presidential-Parliamentary).

في الواقع، لا توجد نظرية متماسكة حول ظهور التعايش، وإنما يتمحور الأدب النظري حول هذه الظاهرة على تداعياتها وأثارها على تماسك الديمقراطيات، دون تحديد العوامل التي تساعد في حدوث هذه الظاهرة، حتى الجي نفسه (Elgie & McMennamin, 2011)، عندما أكد ما ذهب إليه صاموئيل وشوجارت (Samuels and Shugart, 2010) بأن التعايش يكون أكثر احتمالاً للحدوث في النظم شبه الرئاسية ذات النوع رئيس الوزراء-البرلمان، فإنه لم يوضح الأسباب التي يمكن أن تكون وراء هذه الاحتمالية. في دراستنا هذه، فإننا نركز على فهم سمات النظام الانتخابي في إنتاج حالة التعايش، وليس على أسباب انهيار نظام التعايش. في هذا الإطار نجد أن الدراسات السابقة لم تتناول هذه العلاقة باستثناء دراسة الجي وميكنامين (Elgie & McMennamin, 2011, p. 6) والتي ربطت بشكل غير واضح وغير محدد بين التجزئة الحزبية⁽¹⁾ وظهور حالة التعايش، لقد اكتفت الدراسة السابقة بافتراض أن التعايش يكون أقل احتمالاً عندما تكون هنالك أحزاب كثيرة أو قليلة. في الواقع، أن هذا الافتراض عام وغير واضح ولا يخضع للنظرية، أي نظرية التجزئة الحزبية في البرلمان. لقد قمنا بسؤال الجي (Elgie)⁽²⁾ حول المفارقة في مقالته السابقة بخصوص ظهور التعايش في الحالات التي تكون فيها عدد الأحزاب البرلمانية قليلة أو كثيرة، موضحاً أنه لا يوجد إطار نظري لهذا الفرض المتضمن في دراسته، لاسيما في ظل عدم قيامه بإثباته. في هذا السياق، لقد جادلته بأنه من المنطق أن قلة الأحزاب ستزيد من فرص حصول حزب المعارضة على 50% من المقاعد بما يزيد من احتمال التعايش، والعكس بالعكس، فإذا ما قل عدد الأحزاب البرلمانية فإن فرص التعايش ستقل؛ لأن فرصة حزب المعارضة الكبير في الحصول على نسبة كبيرة من الأصوات ستقل تبعاً لذلك. لقد أوضح لي الجي (Elgie) أن هذه النتيجة موضوع النقاش صحيحة في الحالات التي يكون فيها انتخابات الرئيس والبرلمان غير مترامنة في ظل النظم الحزبية الثنائية. في الواقع، فإن هذه الشروط الموضوعية التي شرحها الجي (Elgie) تتناغم مع الحالة الفلسطينية، وبالضرورة فإنه يمكن لنا أن نفسر حالة التعايش في النظام السياسي الفلسطيني بأنها نجمت عن انخفاض في العدد الفعال للأحزاب البرلمانية، تماماً كما هي الحال في تجربة الانتخابات الفلسطينية، حيث إنخفض العدد الفعال للأحزاب إلى 2.32 وهو يقترب من معدل التجزئة الحزبية في أنظمة الأغلبية وليس المختلطة، هذه الجدلية تحاول الدراسة البحث فيها وكشف العلاقات

¹ تشير التجزئة الحزبية إلى عملية الاستقطاب في التصويت لصالح الأحزاب الكبيرة، وهي تمثل نسبة الأصوات الموزعة على الأحزاب السياسية التي فازت بمقاعد في البرلمان، ويتم الاستدلال عليها من خلال حصة كل حزب برلماني من الأصوات أو المقاعد (Boix, 1999, p. 616).
² الجي. محادثة خاصة؛ رسالة إلكترونية. 16 سبتمبر. 2015.

المحتملة بين التصويت الاستراتيجي وظهور حالة التعايش التي تلت الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية.

إن انخفاض التجزئة الحزبية في الانتخابات التشريعية الثانية يشير إلى التأثير الكبير للعوامل النفسية والميكانيكية التي تضمنها قانون دوفرجه، والذي قد يوضح آثاره على إنتاج حالة التعايش في النظام السياسي الفلسطيني كما تجادل هذه الدراسة. ينص قانون دوفرجه Duverger, 1986, p. (70) على الآتي:

- 1- إن عدد الأحزاب الصغيرة يكون قليلاً في انتخابات التعددية (العامل النفسي على الأحزاب).
- 2- التصويت يكون أقل تجزئة (أكثر استقطاباً) في انتخابات الأغلبية لصالح الأحزاب الكبيرة (التأثير النفسي على الناخبين).

حسب هذا القانون، فإن تأثير العوامل النفسية والميكانيكية لا ينطبق على نظام الأغلبية ولا نظام التمثيل النسبي، فقط على التعددية، حيث إن الناخبين لا يريدون أن يهدروا أصواتهم حتى على تفضيلاتهم، وهم متأكدون أن فرص هذه التفضيلات محدودة في إطار نظم التعددية، من جانب آخر فإن الأحزاب الصغيرة أيضاً لن تتجه إلى توجيه مواردها بالجهد والمال في الدوائر؛ لأن فرص فوزها بأي مقعد تكون محدودة وفقاً لنظام التعددية، لذلك تركز على انتخابات القوائم ضمن نظام التمثيل النسبي، حيث تكون لديها فرصة أكبر في الحصول على مقاعد.

أما بخصوص التأثير الميكانيكي للنظم الانتخابية، فهو يتحدد بكيفية تحويل الأصوات إلى مقاعد. يجادل بليس، لاشات، دوري-ديميرز (Blais, Lachat, & Doray-Demers, 2011) في دراستهما حول التأثير النفسي والميكانيكي لعدد من الأنظمة الانتخابية بأن جميع الأنظمة الانتخابية متحيزة للأحزاب الكبيرة، بما فيها طرق حساب الأصوات المتعددة مثل (D'Hondt) أو Sainte-Lague)، برغم أن الأولى أكثر تحيزاً للأحزاب الكبيرة، وبالضرورة، فإنه من خلال تحديد العدد الفعال من الأحزاب السياسية⁽¹⁾ (ENP) يمكننا مقارنة كيف تؤثر هذه النظم على عدد وحصص الأحزاب داخل البرلمان. المسألة تتحدد بكم عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب وتتحول إلى مقاعد. في هذه الحالة، فإن مقدار اللانسيبية (Disproportionality) يكون مؤشراً مهماً على درجة تحيز هذه النظم للأحزاب الكبيرة. ففي نظم الأغلبية /التعددية تزداد درجة اللانسيبية؛ وذلك بسبب ضياع نسبة كبيرة من الأصوات في هذه النظم دون أن تتحول إلى مقاعد، على سبيل المثال، ففي

¹ العدد الفعال للأحزاب المنتخبة يقيس التجزئة الحزبية الانتخابية من خلال حساب وزن الأحزاب المنتخبة من خلال حصصهم من الأصوات أو المقاعد (Moser and Scheiner, 2004). بالنسبة لهذا المتغير فإنني سأقوم باحتسابه في كل دائرة حسب نسبة المقاعد N_s وحسب نسبة الأصوات N_v ، وذلك وفقاً لمعادلة لأكسو وتياجبارا (Laakso and Taagepera, 1979) الرياضية وهي بالنسبة لعدد المقاعد تكون S_i حيث $\frac{1}{S_i} \sum S_i$ تمثل نسبة المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية.

نظم الأغلبية فإن الخاسر الأول يحصل على نسبة من الأصوات في العادة تكون كبيرة، ولكن لكونها أقل من نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائز الأول فإن جميع هذه الأصوات تضع ولا تتحول إلى مقاعد.

الإطار النظري الجديد:

بالنسبة إلى دراستنا هذه، فإنها، وإن بحثت في شمول تطبيق قانون دوفرجيه على حالة الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، إلا أنها إضافة إلى ذلك، تسعى لمعرفة اتجاهات التصويت الاستراتيجي للناخبين الفلسطينيين وتحديد وتنبه، بالشكل الذي أدى إلى فوز حماس بأغلبية مقاعد البرلمان، بما أدى إلى إنتاج حالة التعايش. وفق هذا التصور، فإننا قد حددنا إطاراً نظرياً يساعد في فهم الظاهرة -موضوع الدراسة-. يعتمد هذا الإطار النظري على النسخة النهائية من نظرية الإجماع (Consensus Theory) التي صممها ليههارت (Lijphart, 1999) للمجتمعات المنقسمة اثنياً، وفي مرحلة لاحقة للمجتمعات المنقسمة أيديولوجياً وسياسياً.

إن مفهوم التوافقية التي يتضمنها نموذج الإجماع تتضمن تشارك السلطة بين الأقلية والأغلبية، من خلال مفهوم الائتلافات الحكومية الواسعة بين الحزب الحاكم الذي يمثل الأغلبية والمعارضة السياسية التي تمثل الأقلية، كما يتحقق هذا النموذج من خلال فيتو الأقليات، والتمثيل النسبي الانتخابي، ودرجة مقبولة من الفيدرالية أو اللامركزية (ليههارت، 2006، ص 47). وبالمحصلة، فإن هذا النموذج يضمن الاستقرار في المجتمع، وعدم طغيان الأغلبية على حقوق الأقلية.

وتفترض هذه الدراسة وفقاً لنظرية الإجماع بأن المجتمع الفلسطيني مجتمع منقسم أيديولوجياً وسياسياً بين تيارين متصارعين؛ الأول هو التيار العلماني الذي تقوده فتح، بالإضافة إلى بعض الأحزاب اليسارية التي لا تتفق معها بخصوص الموقف من الاحتلال، والثاني التيار الديني المحافظ، الذي تمثلته حركة حماس وبعض الحركات الدينية. إن هذا الانقسام الأيديولوجي يؤدي بالناخبين إلى التصويت وفقاً لاعتبارات الانقسام الأيديولوجي والسياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني. حيث تشير الإحصاءات إلى أن حوالي نصف الفلسطينيين متدينون، (85% متدينون بشكل كلي أو جزئي)، و49% منهم لا يؤيدون وجود أحزاب علمانية (البرغوثي، 2012، ص 15-16). على هذا يجادل البرغوثي (2012) بأن المجتمع الفلسطيني منقسم بين الأيديولوجيتين العلمانية والدينية، من هنا، فإن الاستقطاب السياسي وانقسام النخبة السياسية الفلسطينية جاء نتيجة لعدة عوامل، أهمها الاحتلال والموقف من اتفاقية أوسلو، حيث إن تراجع العملية السلمية ترافق مع ازدياد قوة التيارات الإسلامية دينية النزعة، بما أدى إلى الانقسام الحاد حول المواقف والرؤى والمرجعيات والثوابت الوطنية. إن الأزمة بين فتح وحماس تعكس أزمة حقيقية تتجلى في عدم التوافق في المجتمع الفلسطيني، حيث

انقسم المجتمع الفلسطيني بين أيديولوجية دينية إسلامية، ترفض اتفاق أوسلو، وبين أيديولوجية علمانية منفتحة في غالبيتها، على التعامل مع الاتفاقيات المبرمة مع الاحتلال الإسرائيلي⁽¹⁾. إن الإطار النظري لهذه الدراسة يقوم على فكرة أن النظم الانتخابية المختلطة في النظم شبه الرئاسية في الدول المحتلة تكون أكثر ميلاً لإنتاج حالة التعايش، من خلال زيادة درجة الاستقطاب في عملية التصويت في الانتخابات التشريعية في شق الأغلبية في النظم المختلطة لصالح كلا الحزبين الكبيرين-تبعاً لقانون دوفرجه (Duverger)- ودرجات متفاوتة تبعاً لدرجة وطبيعة الانقسام في المجتمع، والذي يتنامى بفعل الاحتلال، بما يزيد من احتمالية ظهور التعايش.

فرضيات الدراسة:

إننا نجادل بأهمية التركيز على متغير قد يفسر زيادة احتمالية ظهور حالات التعايش في النظم شبه الرئاسية، وهو درجة الاستقطاب في التصويت لصالح الأحزاب الكبيرة، وهو يتأثر بشكل كبير بموقف الناخبين من واقع الانقسام السياسي والأيدولوجي الحاد في المجتمع الفلسطيني والناجم عن العلاقة مع الاحتلال، هذا الاستقطاب يزيد فرص حصول الحزبين الكبيرين على نسبة عالية من الأصوات في النظم الانتخابية المختلطة، وبالضرورة زيادة احتمالية ظهور حالة التعايش، حيث تزيد فرص أي من هذين الحزبين الكبيرين في الحصول على عدد أكبر من المقاعد، تبعاً لقانون دوفرجه (Duverger)؛ حيث إن الموقف المتناقض للأحزاب السياسية الفلسطينية عكس نفسه ليس فقط على الانقسام السياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني، وإنما أيضاً عكس نفسه على عملية التصويت في الانتخابات التشريعية عام 2006. وفقاً لهذا، فإن الفرضية الأولى للإجابة عن السؤال الأول لهذه الدراسة هي:

في حالات عدم تزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، يكون التعايش في النظم الحزبية الثنائية أكثر احتمالاً عندما يتباين الاستقطاب في التصويت بين الحزبين الكبيرين لصالح حزب المعارضة تبعاً لموقف الأحزاب الصغيرة من العلاقة مع الاحتلال.

من الجانب الآخر، قد يفسر الغموض حول عدم تطابق التصويت الاستراتيجي في الحالة الفلسطينية مع قانون دوفرجه (Duverger)، ازدياد أعداد المرشحين المستقلين في انتخابات الدوائر، حيث لم تحصل كل من فتح وحماس في الدوائر على أصوات أكثر من تلك التي حصلوا عليها في القائمة كما يفترض القانون. في الواقع لقد لاحظ موسر وشاينر (Moser &

¹ يجب التنويه بأن انقسام المجتمع بين أيديولوجيتين دينية وعلمانية لا يعنى أن هذا الانقسام يكون على أساس الدين، فحتى أولئك الذين يبتنون الأيدولوجية العلمانية يحملون قيماً دينية، فقط الاختلاف الرئيس بين الفئتين هو في المدى المسموح به بتدخل الدين في الدولة. من جانب آخر، فإنه يجب التنويه أيضاً بأن جانباً مهماً من الأحزاب السياسية اليسارية وغيرها هي أحزاب علمانية، ولكنها ترفض أوسلو تماماً مثل الأحزاب الدينية، ولكنها أحزاب صغيرة محدودة التأثير مقارنة بحركة فتح.

(Scheiner, 2004)، هذه الإشكالية في بحثه عندما أشار إلى عدم واقعية مؤشر اللانسيبية لأرمينيا وروسيا وأوكرانيا بسبب ازدياد عدد المرشحين المستقلين، إن عملية المقارنة بين الحالة الفلسطينية والحالات السابقة في إعتقادنا هي الحل الذي يمكن أن يفسر خسارة فتح الكبيرة في انتخابات الدوائر، والتي هي أكبر من خسارة حماس؛ نظراً لارتفاع أعداد المرشحين المستقلين المنشقين عن فتح، كما تشير الدراسات السابقة (لحلو، 2007). على هذا فإن فرضيتنا الثانية لوضع إجابة محتملة للسؤال الثاني من الدراسة تكون كالتالي:

في حالات عدم تزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، يكون التعايش في النظم الحزبية الثنائية أكثر احتمالاً عندما يزداد تأثير ارتفاع أعداد المرشحين المستقلين على الحزب الحاكم مقارنة بحزب المعارضة تبعاً لدرجة المؤسسية الحزبية.

من جانب آخر، هنالك تأثير متوقع للعوامل الميكانيكية على حصول كل من حماس وفتح على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، وبالضرورة زيادة فرصة حماس بالفوز في أغلبية هذه المقاعد. إننا سنتبع في هذا التحليل علاقة متغير اللانسيبية في فوز حزب المعارضة في الانتخابات. تعبر اللانسيبية عن النسبة ما بين عدد الأصوات التي تم الحصول عليها وعدد المقاعد المكتسبة. وتتناسب درجة اللانسيبية عكسياً مع الدوائر الانتخابية؛ فكلما اتسعت الدوائر الانتخابية، كلما قلت اللانسيبية (Lijphart, 1999). في الواقع فإن درجة اللانسيبية تعكس تحيز النظام الانتخابي للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة، فضمن الحصة نفسها من الأصوات فإن الأحزاب الكبيرة تحصل على عدد من المقاعد أكبر من تلك التي تحصل عليها في نظام القائمة Blais and (Carty, 1991). لهذا فإن الإجابة عن السؤال الثاني تبنى على الفرضية الثالثة والتي تنص على: في حالات عدم تزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، يكون التعايش في النظم الحزبية الثنائية أكثر احتمالاً عندما تزداد درجة اللانسيبية.

المنهجية وتحليل البيانات:

من أجل اختبار هذه الفرضيات، نقوم بتصنيف الأحزاب السياسية الصغيرة في كل دائرة من حيث موقفها من أوصلو بناء على البرنامج الانتخابي لكل قائمة أو حزب، بالإضافة إلى مواقفها السياسية وتصريحات مسؤوليها، ومن ثم نجمع أصوات الأحزاب المؤيدة لأوصلو في الدائرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأحزاب المعارضة لأوصلو، علماً أن طريقة حساب أصوات الأحزاب والمستقلين في الدوائر هي المعدل الحسابي¹، ثم نستخدم كلاً من الإحصاء الوصفي والانحدار باستخدام طريقة

¹ طريقة المعدل (Average) هي أكثر الطرق عدالة لتحديد عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب أو المستقلون في الدائرة، والسبب في استخدامها هو وجود أكثر من صوت للناخب الواحد بما لا يسمح بتحديد عدد الناخبين الذين صوتوا للحزب الواحد كما هي الحال عليه في نظام القائمة، ولهذا تم استخدام هذه الطريقة

المربعات الصغرى (OLS)¹؛ من أجل التنبؤ بقيمة التغير الذي أحدثته الفرق في التصويت للأحزاب الصغيرة بناء على موقفها من أوسلو بالنسبة إلى الاستقطاب لكلتا الحركتين الكبيرتين فتح وحماس، وبالتالي نستطيع من خلال هذه العملية تحديد إذا ما كان لحصة الأحزاب الصغيرة تبعاً لموقفها من أوسلو أي أثر في التصويت الاستراتيجي لصالح حماس، حزب المعارضة أو لا، واتجاه هذه العلاقة. وستخبرنا النتيجة عن مقدار الزيادة أو النقصان في نسبة الأصوات لكل من فتح وحماس كل على حدة، نتيجة للتغير في الفرق بين نسبة التصويت للأحزاب الصغيرة بين الدائرة والقائمة (التصويت الاستراتيجي).

إذا ما تتبعنا المنهجية السابقة، فإننا نصل إلى استنتاج، بأن كلاً من قائمة أبو علي مصطفى، وقائمة البديل، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الشهيد أبو العباس، يعتبرون من القوائم المعارضة لأوسلو، بينما صنفنا قائمة الطريق الثالث، وقائمة الحرية والاستقلال، وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، وقائمة العدالة الفلسطينية، وقائمة وعد بأنها أحزاب مؤيدة لأوسلو.

ويمثل الجدول رقم (1) التحليل الوصفي الإحصائي للبيانات الانتخابية المجمعة من 16 دائرة انتخابية، والتي تمثل كافة مجتمع الدراسة (Population of Study)، ويوضح هذا الجدول أهم النتائج التالية:

- 1- إن فتح فقدت أصواتاً في الدوائر أعلى من تلك التي فقدتها حماس؛ حيث إن متوسط ما فقدته حماس من أصوات بلغ 2.1% من مجمل أصوات الناخبين في الدائرة، بينما بلغ هذا المعدل 6.5% بالنسبة إلى فتح.
- 2- يتزامن هذا الانخفاض الحاد لفتح لنسبة الأصوات في الدائرة (الاستقطاب السلبي) مع متوسط أصوات أعلى للأحزاب المعارضة لأوسلو (11.1%) عن متوسط الأصوات المؤيدة لأوسلو (9.3%)، والعكس، إذا ما اعتبرنا أن انخفاض نسبة الاستقطاب لحماس عن فتح بأنها ترافقت مع معدل أعلى لأصوات المعارضين لأوسلو.
- 3- إن متوسط نسب المرشحين المستقلين المنشقين عن حركة فتح (5.95%) كان أقل بقليل من نسبة الاستقطاب السلبي لحركة فتح في الدوائر (6.5%)، بما يدل على أن فتح لوما فقدت هذه

الحسابية من أجل تسهيل للمقارنة بين عدد الناخبين للحزب في الدائرة والقائمة؛ حتى نستطيع رصد تطبيق قانون دوفرجييه.

¹ لقد واجهنا صعوبة إحصائية في تطبيق الانحدار المتعدد على الانتخابات التبريرية الثانية، نظراً لصغر حجم العينة أولاً، ولكون العينة تمثل كامل مجتمع الدراسة ثانياً. من أجل حل هذه الإشكالية الإحصائية فقد استخدمنا علاقة الانحدار بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة وليس مع جميع المتغيرات المستقلة، من زاوية أخرى، ولكون عينة الدراسة تمثل كامل مجتمع الدراسة فإن هدفنا من إقامة الانحدار تمثل بمعرفة اتجاه العلاقة أكثر من كون العلاقة ذات دلالة إحصائية أم لا. في هذا السياق، فإن استخدامنا لطريقة الانحدار كان ثانوياً، حيث أكدت نتائج الإحصاء الوصفي ما ذهبت إليه نتائج الانحدار.

رمزي عودة و آخرون

الأصوات في انتخابات الدوائر كانت فقدت من الأصوات ما نسبته 0.54% بالمتوسط، وهي أقل من متوسط الأصوات التي خسرتها حماس والبالغة 2.1%.

جدول 1: تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات المجمعة (16 عينة).

| عدد المشاهدات | أدنى نقطة | أعلى نقطة | المتوسط | الانحراف المعياري | |
|---------------|-----------|-----------|---------|-------------------|---------------------------|
| 16 | -6.5 | 2.9 | -2.0869 | 2.44761 | الاستقطاب لحماس |
| 16 | -14.3 | 7.5 | -6.5187 | 5.16168 | الاستقطاب لفتح |
| 16 | 3.9 | 19.8 | 11.0875 | 4.76485 | الأحزاب المعارضة لأوسلو |
| 16 | 2 | 45.5 | 9.3438 | 11.28421 | الأحزاب المؤيدة لأوسلو |
| 16 | 1 | 9 | 4.125 | 2.39096 | حجم الدائرة |
| 16 | 0.98 | 4.7 | 2.2613 | 1.02269 | المستقلون الصغار |
| 16 | 3.5 | 23.3 | 11.8125 | 6.34632 | المستقلون الكبار |
| 16 | 0 | 17.9 | 5.9563 | 4.45855 | المستقلون المنشقون عن فتح |
| 16 | | | | | Valid N (listwise) |

ملحوظة: جميع البيانات جمعت بالمعدل، وبوت بالنسب المئوية ما عدا حجم الدائرة الانتخابية فحسبت بعدد المقاعد.

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق، فإننا سنقوم باستخدام طريقة إحصائية لتبويب البيانات المختلفة حسب المتوسطات لمتغيرات الدراسة، حيث ساقسم هذه البيانات إلى أقل أو أكثر من المتوسط (Mean) للمتغيرات المستقلة وهي الأحزاب المعارضة لأوسلو، والأحزاب المؤيدة لأوسلو، وحجم الدائرة والمتغيرات الخاصة بالمستقلين، بمعنى أن كل متغير سيقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي القيم الصغيرة والتي هي أقل من متوسط المتغير العام على مستوى الدوائر، وهذه المجموعة تدلل على انخفاض قيم المتغير، أما المجموعة الثانية فهي تضم القيم الكبرى للمتغير، وهي كالسابق أعلى من المتوسط العام للمتغير على المستوى الكلي، وتدل على ارتفاع قيم هذا المتغير. ثم في مرحلة تالية، نقابل هذه القيم حسب الدائرة بقيم الاستقطاب لكل من فتح وحماس في الدوائر ذات القيم الأقل أو الأكثر من المتوسط العام للمتغير المستقل، ثم ندعم هذا التحليل في الخطوة التالية بإيجاد علاقات الارتباط والانحدار بين هذه المتغيرات، فإذا ما وجدنا أنه نتيجة للتباين بين القيم العليا والصغرى للمتغير فإن ذلك يعني أن هنالك تبايناً في قيم الاستقطاب إيجاباً أو سلباً بما يوفر لنا إمكانية للإجابة عن تساؤل الدراسة.

الأحزاب المعارضة لأوسلو:

لقد سجلت البيانات ارتفاع هذا المتوسط عن المتوسط العام (11.1%) في 8 دوائر انتخابية هي: القدس، وجنين، وطوباس، ونابلس، وسلفيت، ورام الله والبيرة، وأريحا، وبيت لحم. بينما انخفض هذا المعدل عند الدوائر الثمان المتبقية، وهي: طولكرم، وقلقيلية، والخليل، وشمال غزة، ومدينة غزة، وخان يونس، ودير البلح، ورفح.

ويوضح التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، بأن الدوائر التي ارتبطت بمستوى أعلى من أصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو قد ارتبطت بمستوى أعلى من الاستقطاب السلبي لحماس من تلك الدوائر التي تميزت بمستوى أقل من أصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو. بمعنى أن حماس فقدت أصواتاً أعلى من الأصوات في الدوائر التي ترتفع فيها أصوات الأحزاب المعارضة لاتفاقية أوسلو، حيث فقدت بمعدل 2.82% في هذه الدوائر مقابل 1.89% في الدوائر التي تمتاز بمستوى أقل من الأصوات المعارضة لأوسلو. بالتوازي، فإن فتح قد خسرت أيضاً معدلاً من الأصوات أعلى في الدوائر التي تمتاز بمستوى أعلى من أصوات الأحزاب المعارضة لاتفاق أوسلو 7.4625% مقابل 5.5750%، إلا أن خسارة حماس من الأصوات في الدوائر ذات الوزن الأعلى للأحزاب المعارضة لأوسلو 0.93% (2.82%-1.89%) هي أقل من معدل الأصوات التي خسرتها فتح؛ نتيجة للتباين في أصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو، والبالغ 1.885% (7.46%-5.575%)، بمعنى أن فتح تأثرت سلباً أكثر من حماس بارتفاع الأصوات المعارضة لأوسلو.

وتتوافق نتائج الانحدار (Regression)¹ في علاقة الأحزاب المعارضة لأوسلو مع الاستقطاب لكلا الحزبين؛ حيث نجد علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرين (-0.505). ويوضح الجدول رقم (2) أهم النتائج في هذه العلاقة:

النتيجة رقم (1): أصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو كان لها تأثير سلبي على الاستقطاب لحماس حيث إنه كلما زاد أعداد أصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو بمقدار وحدة واحدة قل الاستقطاب لحماس بمقدار 0.285 وحدة.

النتيجة رقم (2): كلما زادت أصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو قل الاستقطاب لفتح؛ حيث إن زيادة وحدة واحدة من أصوات الأحزاب المعارضة يقلل الاستقطاب لفتح بمقدار 0.655.

النتيجة رقم (3): فتح أقل استقطاباً لأصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو من حماس.

¹ لقد قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى في تحليل علاقات الانحدار وفقاً لعدد الأصوات المقدرة حسب المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة.

الأحزاب المؤيدة لأوسلو:

سجلت البيانات ارتفاع معدل الأحزاب المؤيدة لأوسلو في (5) دوائر انتخابية، وهي: طولكرم، وقلقيلية، وسلفيت، وأريحا، وشمال غزة، بينما انخفضت في (11) دائرة انتخابية وهي: القدس، وجنين، وطوباس، ونابلس، ورام الله والبيرة، وبيت لحم، والخليل، ومدينة غزة، ودير البلح، وخان يونس، ورفح، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لهذا المتغير هو الانخفاض في غالبية الدوائر. ويوضح التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، أن النتائج في الدوائر الخمس، التي توافقت مع معدل أصوات عالٍ نسبياً للأحزاب المؤيدة لأوسلو (أعلى من 9.30% بالمتوسط)، قد ارتبطت بمتوسط خسارة حماس للأصوات (2.56%) أعلى من تلك الدوائر التي ارتبطت بمستوى أقل من الأصوات المؤيدة لأوسلو (1.87%)، بالشكل الذي يعني أن مؤيدي الأحزاب الصغيرة المناصرة لأوسلو لم تعطِ أصواتها لحماس. في المقابل فإن النتائج تدل على أنه عندما ارتفعت أصوات الأحزاب المؤيدة لأوسلو فإن خسارة فتح للأصوات في هذه الدوائر قلت من 8.01% إلى 3.1%. وتتوافق نتائج علاقة الانحدار بين الأحزاب المؤيدة لأوسلو والاستقطاب لحماس من حيث اتجاه العلاقة وقوتها، كما يوضح الجدول رقم (2)، فإن هنالك علاقة قوية سلبية بين هذين المتغيرين (-0.781)، إلا أن هذه النتائج توضح أن كلاً من فتح وحماس قد تأثرتا سلباً بأصوات المؤيدين لأوسلو وبنفس الدرجة تقريباً؛ حيث إنه كلما زادت أصوات الأحزاب المؤيدة لأوسلو قل الاستقطاب لكل من فتح وحماس دون وجود اختلافات كبيرة في الاستقطاب لأي من فتح وحماس، وهذا يشير إلى أن المؤيدين لأوسلو حجبوا أصواتهم عن كلا الحزبين الكبيرين فتح وحماس، بمعنى أن تصويتهم كان محايداً أكثر لكلا الحزبين الكبيرين.

المستقلون:

سنقوم بإثبات هذه الفرضية بالاعتماد على حساب حصة المرشحين المستقلين (الصغار والكبار)¹ من الأصوات في كل دائرة كعامل مستقل، ثم نقوم ثانياً باستخدام الإحصاء الوصفي، ثم الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)؛ وذلك من أجل البحث في علاقة التأثير بين المرشحين المستقلين، والاستقطاب لصالح الحزبين الكبيرين فتح وحماس.

¹ لقد تم تقسيم المرشحين المستقلين إلى مرشحين كبار وصغار تبعاً لترتيبهم من حيث عدد مقاعد الدائرة، على سبيل المثال: ففي دائرة حجمها أربعة مقاعد مثل دائرة جنين، يصنف أول أربعة مستقلين حصولوا على أعلى الأصوات، مستقلين كبار، أما باقي المستقلين فيعتبرون مستقلين صغار. وقد تم احتساب معدل أصواتهم وفقاً لطريقة المتوسطات الحسابية.

المستقلون الصغار:

سجلت البيانات 7 دوائر انتخابية ارتفعت فيها أصوات المستقلين الصغار عن المعدل العام (2.26%) وهي: القدس، وجنين، وطولكرم، وطوباس، ورام الله والبيرة، وبيت لحم، والخليل، بينما انخفض هذا المعدل في التسع دوائر المتبقية وهي: نابلس، وقلقيلية، وسلفيت، وأريحا، وشمال غزة، ومدينة غزة، ودير البلح، وخان يونس، ورفح. وتوضح هذه المعطيات أن دوائر محافظة غزة جميعها اتسمت بانخفاض أصوات المستقلين الصغار مقارنة بدوائر الضفة الغربية.

ويوضح التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، أن الاستقطاب السلبي لحماس ارتفع من 1.61% بالمتوسط في الدوائر التي يوجد فيها عدد أقل من المستقلين الصغار إلى 2.69% في الدوائر التي يوجد فيها عدد أعلى من المستقلين الصغار، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى فتح التي ارتفع لديها الاستقطاب السلبي من 4.05% في الدوائر ذات الأصوات القليلة من المستقلين الصغار إلى 9.68% في الدوائر ذات الأصوات الأعلى من المستقلين الصغار. بكلمات أخرى، فإن كلاً من فتح وحماس قد زادت الأصوات التي فقدوها في الدوائر ذات الوزن الأكبر للمستقلين الصغار مقارنة بالدوائر ذات الوزن الأقل، إلا أنه يمكن ملاحظة أن تأثير فتح كان أكثر شدة بازدياد أصوات المستقلين الصغار من حماس، حيث فقدت أكثر من الأصوات بمتوسط 5.63% (9.68% - 4.05%)، بينما كانت النسبة أقل بكثير من حماس، والتي بلغت 1.08% (2.69% - 1.61%). وتثبت نتائج علاقة الانحدار السابقة حول العلاقة السلبية بين أصوات المستقلين الصغار والاستقطاب لكل من فتح وحماس، فكما يوضح الجدول رقم (2)، فإن هنالك علاقة قوية سلبية بين هذين المتغيرين -0.701، -0.776 بالنسبة إلى حماس وفتح على التوالي، كما تؤثر هذه النتائج إلى أن فتح كانت أكثر تأثراً من حماس؛ نتيجة لوجود المستقلين الصغار، حيث إن β لحماس (-1.826) أقل من β لفتح (-2.989).

المستقلون الكبار:

لقد سجلت البيانات 7 دوائر انتخابية ارتفعت فيها أصوات المستقلين الكبار عن المعدل العام (11.8%)، وهي: طولكرم، وطوباس، ونابلس، وسلفيت، ورام الله والبيرة، وبيت لحم، ومدينة غزة، بينما انخفض هذا المعدل في التسع دوائر المتبقية، وهي: القدس، وجنين، والخليل، وقلقيلية، وأريحا، وشمال غزة، ودير البلح، وخان يونس، ورفح. وتوضح أيضاً هذه المعطيات أن غالبية دوائر محافظة غزة -ما عدا دائرة مدينة غزة- جميعها اتسمت بانخفاض أصوات المستقلين الكبار مقارنة بدوائر الضفة الغربية.

ويوضح التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، أن الاستقطاب السلبي لحماس انخفض انخفاضاً يسيراً من 2.23% بالمتوسط في الدوائر التي يوجد فيها عدد أقل من المستقلين الكبار إلى 1.89% في

الدوائر التي يوجد فيها عدد أعلى من المستقلين الكبار، حيث إن حجم الانخفاض بلغ بالمعدل 0.34%، وفي المقابل فإن فتح قد ارتفع لديها الاستقطاب السلبي ارتفاعاً كبيراً من 4.86 % في الدوائر ذات الأصوات الأعلى من المستقلين الكبار إلى 8.64 % في الدوائر ذات الأصوات الأعلى من المستقلين الكبار، بحيث بلغ حجم الانخفاض 3.78 % . ويبدو وفقاً لهذه المعطيات أن تأثير المستقلين الكبار كان أشد تأثيراً على فتح من حماس، حيث إنه ارتفع مقدار ما خسرت فتح من أصوات في الدوائر التي ازداد فيها أصوات المستقلين الكبار. وتدل على هذه النتيجة علاقة الانحدار بين المتغيرين كما هي في الجدول رقم (2)، والذي يوضح وجود علاقة سلبية متوسطة بين فتح والمستقلين الكبار (-0.585)، بينما هي ضعيفة جداً مع حماس (-0.234)، وبهذا فإن β في حالة فتح هي -0.274 بينما هي عند حماس -0.07 .

المستقلون المنشقون عن فتح:

تشير النتائج السابقة إلى أن فتح تأثرت سلباً بالمرشحين المستقلين الكبار في الدوائر، على خلاف حركة حماس؛ ربما يعود السبب في ذلك إلى ازدياد نسبة المرشحين المستقلين المنشقين عن حركة فتح بالنسبة إلى إجمالي المستقلين. لهذا قمنا بإعداد قوائم للمرشحين المستقلين المنشقين عن حركة فتح¹ وتبويبها، ثم قمنا بتحليل العلاقة بينها وبين الاستقطاب للحزبين الكبيرين كما ستبين الفقرات التالية:

وقد سجلت البيانات 6 دوائر انتخابية ارتفعت فيها أصوات المستقلين المنشقين عن فتح عن المعدل العام (5.95%) وهي: القدس، وطولكرم، وطوباس، وسلفيت، وبيت لحم، ودير البلح، بينما تخفض هذا المعدل في العشر دوائر المتبقية، وهي: جنين، ونابلس، وقلقيلية، ورام الله والبيرة، وأريحا، والخليل، وشمال غزة، ومدينة غزة، وخان يونس، ورفح. وتوضح هذه المعطيات أن غالبية دوائر محافظة غزة - ماعدا دير البلح- اتسمت بانخفاض أصوات المستقلين المنشقين عن فتح مقارنة بدوائر الضفة الغربية.

ويوضح التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، أن الاستقطاب السلبي لفتح ارتفع من 4.69% إلى 9.56% بواقع 4.87% كمعدل فقد الأصوات لفتح في الدوائر، وهي نسبة عالية توضح الأثر السلبي للمستقلين المنشقين عن فتح في خسارتها مزيداً من الأصوات في الدوائر، أما بالنسبة إلى حماس فمن الواضح أنها لم تتأثر بالمستقلين المنشقين عن فتح؛ حيث إن معدل

¹ اعتمد الباحثون أساساً في تحديد المرشحين المستقلين المنشقين عن حركة فتح على قائمة المفصولين من حركة فتح نتيجة لقرار المحكمة الحركية لفتح بفصلهم من الحركة نتيجة لنزولهم التناقص على الدوائر في انتخابات المجلس التشريعي الثانية دون إذن من الحركة، انظر بهذا الصدد أسماء هذه القائمة في (شبكة فلسطين للحوار، 2006).

التعايش في النظام السياسي الفلسطيني

الاستقطاب لديها تراوح بين 2.106% في الدوائر التي فيها منشقون أقل مقارنة ب 2.05% في الدوائر التي يوجد بها منشقون عن فتح أكثر، وبالتأكيد فهذا أمر طبيعي، فكما يوضح جدول الانحدار رقم (2) العلاقة سلبية قوية بين فتح والمستقلين المنشقين عنها (-0.705)، بينما قوة العلاقة بينها وبين حماس أقل بكثير (-0.399)، وبهذا فإن فتح أكثر تأثراً بالمستقلين المنشقين عنها برغم أن العلاقة بين كل من فتح وحماس علاقة سلبية.

جدول 2: نتائج الانحدار الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابعة (16 عينة).

| العامل المستقل | العامل التابع | | | الاستقطاب لفتح | | | R | Sig |
|---------------------------------|---------------|-------|-------|----------------|-------|-------|-------|-------|
| | B | R2 | R | B | R2 | R | | |
| أصوات الأحزاب المعارضة لأوسلو | -0.285 | 0.255 | 0.505 | -0.655 | 0.615 | 0.784 | 0.046 | 0.000 |
| أصوات الأحزاب المؤيدة لأوسلو | -1.192 | 0.610 | 0.781 | -1.156 | 0.263 | 0.513 | 0.000 | 0.042 |
| أصوات المستقلين الصغار | -1.826 | 0.491 | 0.701 | -2.989 | 0.603 | 0.776 | 0.003 | 0.000 |
| أصوات المستقلين الكبار | -0.074 | 0.055 | 0.234 | -0.274 | 0.342 | 0.585 | 0.382 | 0.017 |
| أصوات المستقلين المنشقين عن فتح | -0.561 | 0.159 | 0.399 | -1.463 | 0.496 | 0.705 | 0.126 | 0.02 |

اللانسيبية:

حماس حصلت على 41% من إجمالي أصوات الدائرة، أهلتها للحصول على 45 مقعداً في الدائرة (68%)، بينما فتح حصلت على 36% من الأصوات في الدائرة بواقع 17 مقعداً (25.7%). ويلاحظ من هذه النتائج أن الفرق بين الأصوات التي حصلت عليها كل من فتح وحماس هي 5% تقريباً لصالح حماس، بينما الفرق بين نسبة المقاعد التي حصل عليها كل من فتح وحماس هي 42.3% لصالح حماس. إن عملية المقارنة بين النسبتين توضح لنا حجم اللانسيبية الكبير الذي أنتجه نظام الدوائر في النظام المختلط؛ حيث إن حماس التي كسبت 5% زيادة عن فتح في الأصوات، قد حصلت على 42.3% من مقاعد الدوائر زيادة عن فتح، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن ارتفاع اللانسيبية في نظام الدوائر سهل من حصول حماس على أغلبية المقاعد. إن دراسة منحى التفضيل في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية توضح لنا كيف أثرت اللانسيبية على النظام الحزبي المشكل نتيجة لهذه الانتخابات. والفكرة في تحليلنا هذا، هو الجدل في كون تأثير النظام النسبي في هذه الانتخابات شكلياً فقط، وليس له آثار حقيقية على النظام الحزبي المشكل. إذا كانت نسبة التفضيل أعلى من 1 فإن ذلك يدل على النسبة التي تجاوزت فيها حصة

رمزي عودة و آخرون

الحزب من المقاعد عن نسبة الأصوات التي حصلت عليها. والعكس، إذا قلت النسبة عن 1 فإن ذلك يوضح إلى أي درجة نزلت فيها نسبة المقاعد المتحصلة عن حصة الحزب من الأصوات. وعلى هذا قمنا بإعداد جدول رقم (3)، والذي يقارن بين نسبة التفضيل للحزبين الكبيرين في الدائرة، وكذلك في النظام المختلط ككل؛ من أجل المقارنة بين النسبتين. ومعرفة أي الأحزاب عانت أو افادت من النظامين. وتوضح البيانات الواردة في عملية المقارنة هذه أن حماس في نظام الدوائر قد كسبت نحو 67% من المقاعد زيادة عن حصتها من الأصوات، أما في النظام المختلط فقد كسبت حماس ما مقداره 35% من المقاعد زيادة عن حصتها من الأصوات على المستوى الكلي. أما بالنسبة إلى فتح، فعلى العكس تماماً، حيث إنها لم تتمتع بالتفضيل في كلا النظامين؛ حيث إنها خسرت في الدوائر ما نسبته 28% من المقاعد مقارنة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها، كما أن نسبة اللاتفضيل (Disadvantage) أيضاً رافقت فتح في نتائج النظام الانتخابي المختلط، حيث خسرت ما نسبته 7% من المقاعد نقصاً عن حصتها من الأصوات.

جدول 3: نسبة التفضيل بين الدائرة والنظام المختلط.

| اسم القائمة | نسبة الأصوات في الدائرة | عدد مقاعد الدائرة | نسبة المقاعد في الدائرة | نسبة التفضيل في الدائرة (نسبة المقاعد/نسبة الأصوات) | نسبة الأصوات في النظام المختلط | نسبة المقاعد في النظام المختلط | نسبة التفضيل في النظام المختلط (نسبة المقاعد/نسبة الأصوات)* |
|----------------------------|-------------------------|-------------------|-------------------------|---|--------------------------------|--------------------------------|---|
| قائمة التغيير والإصلاح | 40.8 | 45 | 68.2 | 1.670494 | 41.4 | 56.1 | 1.352688 |
| قائمة حركة فتح | 35.6 | 17 | 25.8 | 0.723886 | 36.6 | 34.1 | 0.93157 |
| قائمة الشهيد أبو علي مصطفى | 2.8 | 0 | 0 | 0 | 3.1 | 2.3 | 0.74 |

*تم احتسابها من خلال مجموع الأصوات في الدائرة للأصوات في القائمة، ومن ثم تحديد النسبة.

المصدر: البيانات مجمعة من لجنة الانتخابات المركزية (2006، ص 120؛ ص 140-141) / نسب التفضيل تم القيام بحسابها من قبل الباحثين.

ويلاحظ من النتائج أعلاه، أنه كلما ارتفعت حصة الحزب الكبير من الأصوات زادت نسبة التفضيل التي يتمتع بها، والعكس أنه كلما قلت حصة الحزب من الأصوات قلت نسبة التفضيل لديه إلى أن تصل إلى حالة اللاتفضيل (Disadvantage)، تماماً كما حدث مع فتح التي عانت كثيراً من تحيز النظامين: الدائرة والمختلط؛ نتيجة لقلة حصتها من الأصوات مقارنة بحماس. ومن زاوية أخرى، فإن التأثير المتداخل (Contamination effects) للنظام المختلط لم يكن له تأثير كبير

على نسبة التفضيل؛ حيث لم يقلل من حجم المقاعد التي كسبتها حماس في الدائرة سوى ب 32%، بينما بلغت هذه النسبة من التقليل للخسائر في المقاعد 21% بالنسبة إلى فتح. بمعنى أن النظام المختلط وإن استطاع أن يقلل من اللانسيبة العالية في الدوائر، إلا أنه لم يستطع أن يحول النتائج من حالة اللاتفضيل إلى التفضيل أو حتى التوازن. وبكلمات أخرى: فإن فتح التي خسرت مقاعد كثيرة نتيجة لنظام التعددية (FPTP) لم تستطع حتى في ظل النظام النسبي المستخدم في القوائم (PR) أن تعوض حجم الخسائر في المقاعد التي لحقت بها، بما أثر سلباً على النتيجة النهائية في عدد المقاعد الكلية لفتح وأدى إلى خسارتها. أما بالنسبة لحماس، فإن المزاي التي حصلت عليها (نسبة التفضيل) التي منحتها مقاعد كثيرة في نظام الدوائر لم تتأثر كثيراً بالخسائر في المقاعد التي لحقت بها في نظام القوائم، بما مكنها من الفوز بالمحصلة النهائية بغالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني.

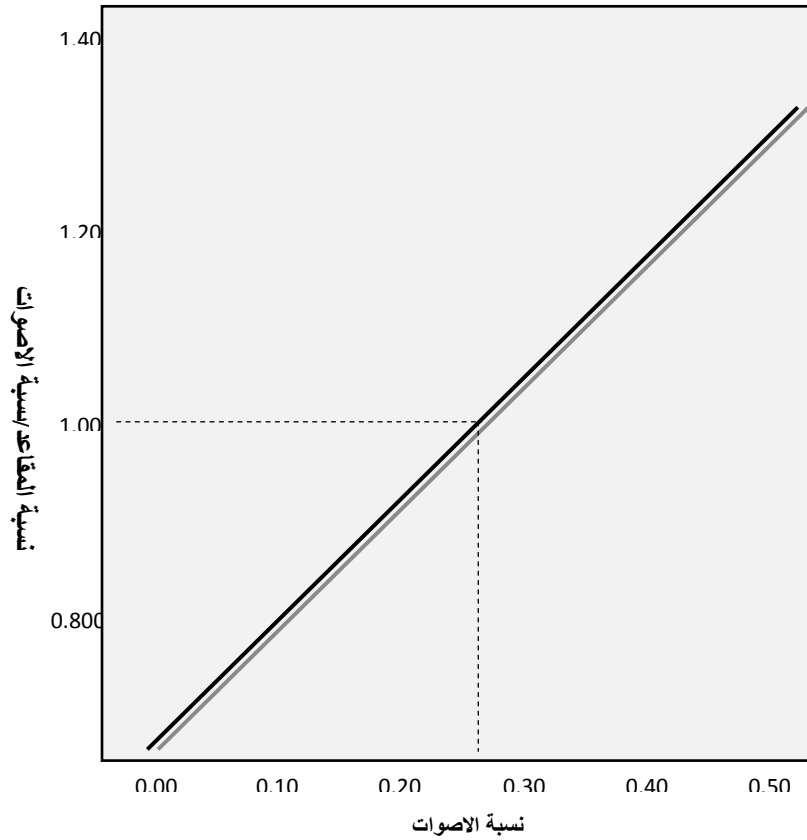
من الجانب الآخر، فإن تحليل قيمة نقطة الانكسار (Break-Even Point)¹ لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية توضح لنا أثر التأثير المتداخل Contamination (Effects) للنظام المختلط على ارتفاع درجة اللانسيبة في هذه النتائج، بالشكل الذي أدى إلى فوز حماس وخسارة فتح. كما سنقوم بتحديد خط العلاقة لمنحنى النسبية (Proportionality Profiles)، وهو يمثل علاقة الانحدار بين (Y) و (X)، حيث Y تمثل نسبة المقاعد لكل حزب مقسمة على نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب، أما (X) فتمثل نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب من مجموع الأصوات².

ونحسب أولاً قيمة نقطة الانكسار على مستوى النظام المختلط ككل، حيث تساوي 20.88%، وهي النسبة التي يفترض بمنحنى النسبية (Proportional Profile) أن يتقاطع بها (Y) مع (X) عند الخط الأفقي لواحد صحيح، وهذه النسبة أقل من 40% والتي تقاطع بها منحنى النسبية في نموذج منحنى النسبية في نظم الأغلبية، وعلى هذا فإن النظام الانتخابي المختلط المعمول به في فلسطين لا يتطابق مع منحنى النسبية في نظم الأغلبية، وكما تبين نقطة الانكسار فإن التأثير الميكانيكي للنظام المختلط الفلسطيني هو أقل عقوبة للأحزاب الصغيرة من نظم الأغلبية.

¹ تحسب قيمة نقطة الانكسار من خلال المعادلة التالية $B = 100\% \left(\frac{1}{2} \right)^{\frac{1}{N_v}}$ حيث N_v هي العدد الفعال للأحزاب / المرشحين المنتخبين. لقد صمم تيجابارا وشوجورت (as cited in Herron & Nishikawa, 2001) هذه المعادلة الرياضية لاحتساب قيمة نقطة الانكسار في عملية التصويت، وتمثل نقطة الانكسار هذه النقطة التي يتقاطع بها منحنى النسبية في الانتخابات مع خط النسبية.

² يتم رسم العلاقة سواء كانت خطية أو غير خطية من خلال تحديد أي من هذه العلاقات يكون ملائماً لخط الانحدار.

ومن جانب آخر، نقوم بعمل خط انحدار بين نسبة التفضيل للحزب Advantage¹ (Ratio) بين نسبة الأصوات على مستوى النظام المختلط ككل. كما هو واضح من الشكل رقم (1)، فقد وجدنا أن منحنى Y وهو منحنى النسبية يتقاطع مع نسبة الأصوات X عند النقطة 28 تقريباً في النظام المختلط، وهي وإن كانت أقل من 0.40 التي تمثل نقطة التقاطع في النموذج الأمثل لمنحنى النسبية، إلا أنها لا تزال تعد كبيرة، لتوضح لنا أن تأثير كل من نظام المختلط ككل هو أكثر معاقبة للأحزاب الصغيرة وإن كانت بدرجات متفاوتة. وهذه النتيجة تقارب فرضيتنا بأن التأثير الميكانيكي للنظام الانتخابي المختلط كانت لصالح الحركتين الكبيرتين فتح وحماس، وعلى وجه الخصوص لصالح حماس على حساب الأحزاب الصغيرة.



{شكل رقم (1): منحنى النسبية في النظام الانتخابي المختلط-الانتخابات التشريعية الثانية 2006}

¹ وفقاً لتجارب لاسكو ولاكو تعبر نسبة التفضيل في الانتخابات عن النسبة بين نسبة المقاعد للحزب مقسومة على نسبة الأصوات التي حصل عليها (as cited in Herron & Nishikawa, 2001, p 72).

والتحليل السابق يوضح لنا أن هنالك علاقة إيجابية بين ارتفاع درجة اللانسبية وفوز حماس في الدوائر بأغلبية ساحقة، وبالضرورة فوز حماس كحزب المعارضة الأساسي في انتخابات المجلس التشريعي الثانية، حيث توضح النتائج أن نظام الأغلبية بما يحتوي عليه من درجة عالية من اللانسبية أدى إلى حصول حماس على مقاعد أكبر بكثير من نسبة الأصوات التي حصلت عليها مقارنة بفتح. من زاوية أخرى فإن النظام المختلط ككل أدى إلى معاقبة الأحزاب الصغيرة بدرجة تقترب من أنظمة الأغلبية بالشكل الذي أدى إلى تقسيم المقاعد البرلمانية بين الحزبين الكبيرين، مما أدى إلى زيادة فرص حماس في الفوز في الانتخابات بالمحصلة النهائية، وهذا بالضبط ما يفسر انخفاض العدد الفعال للأحزاب البرلمانية في هذه الانتخابات، والذي لم يتجاوز 2.31، حيث إن انخفاض هذا المعدل يعني أن فرصاً أعلى لأي من الحزبين الكبيرين في الفوز بشكل حاسم في النتيجة الكلية للانتخابات.

النقاش والتوصيات:

أولاً- النتائج المتعلقة بوجود التصويت الاستراتيجي (الاستقطاب) للحزبين الكبيرين:

توضح النتائج السابقة بأن هنالك أثراً ما لقانون دوفرليه على كل من الناخبين والأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية، حيث خسر الحزبان الكبيران أصواتاً في انتخابات الدائرة عن تلك التي منحتهما إياها الدائرة في شق القائمة. إلا أن النتائج تشير إلى وجود فروقات مهمة بين معدلات الاستقطاب لكل من فتح وحماس، حيث إن الاستقطاب السلبي على مستوى مرشحين الحزب ككل كان أقل منه في حماس مقارنة بفتح. إن حدوث الاستقطاب السلبي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية خلافاً لقانون دوفرليه يفسر بسبب الآتي:

- 1- ارتفاع نسبة المرشحين المستقلين.
- 2- ضعف المؤسساتية الحزبية في النظام السياسي الفلسطيني.
- 3- ضعف الدعاية باليات التعامل مع نظام (Block Vote) في النظام الانتخابي المختلط من قبل الأحزاب السياسية.
- 4- حالة الازدحام التي أصابت الناخب الفلسطيني.
- 5- عدم وضوح المعلومات عن استطلاعات الرأي قبل الانتخابات وازدياد نسبة الخطأ فيها.
- 6- كبر حجم الدوائر الانتخابية.
- 7- ارتفاع عدد مناصري الحزب غير الأيديولوجيين¹.

¹ بسبب عدم وجود أيديولوجية لحركة فتح، على العكس من حماس، فإن أعداداً كبيرة من عناصر الحركة لا يتوفر

ثانياً- النتائج المرتبطة بوجود علاقة بين الاستقطاب والموقف من أوصلو:

النتائج السابقة توضح لنا وجود علاقة سلبية بين حجم الأصوات المعارضة لأوصلو، وبين كل من الاستقطاب لحماس والاستقطاب لفتح. إلا أن النتائج تشير إلى أن تأثير فتح بأصوات المعارضين لأوصلو كان أكبر من التأثير السلبي لحماس بهذه الأصوات، وهذا يشير إلى نتيجة مهمة، وهي أن التصويت الاستراتيجي كان أكثر حساسية تجاه الموقف من أوصلو. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بالآتي:

- 1- إن حجم التأثير السلبي الكبير للعوامل التي أدت إلى تقلص الاستقطاب والتصويت الاستراتيجي لصالح حماس (وإلى حد ما لفتح) كان أكبر بكثير من حجم التأثير الإيجابي لأنصار الأحزاب المعارضة لأوصلو في علاقتها مع الاستقطاب. بكلمات أخرى: فإن أنصار الأحزاب المعارضة لأوصلو حالهم تماماً كجمهور الناخبين، لم يوجهوا أصواتهم إلى حركة حماس في انتخابات الدوائر؛ بسبب تأثير كل من المستقلين، وعدم الدراية والخبرة بالنظام الانتخابي المختلط، وصعوبة التعامل مع نظام (Block vote)، والذي يؤكد هذا التفسير هو أننا سنجد لاحقاً العلاقة السلبية نفسها بين أنصار الأحزاب المؤيدة لأوصلو وحركة فتح.
- 2- ترشح قائمة أبو علي مصطفى، وهي حزب صغير، في معظم الدوائر، بما وجه أصواتاً كثيرة من أصوات الأحزاب المعارضة لأوصلو لصالحها، بدلا من أن توجه لحماس وفقاً للتصويت الاستراتيجي، ونظراً لأن الحزبين يمثلان أهم الأحزاب المعارضة لأوصلو، فقد حظيت قائمة أبو علي مصطفى باستقطاب في 3 دوائر كبرى، هي: نابلس، وبيت لحم، ومدينة غزة.

ثالثاً- علاقة الاستقطاب بالمرشحين المستقلين.

إذا ما قارنا تأثير الاستقطاب للحزبين الكبيرين فتح وحماس نتيجة لأصوات كل من المستقلين الكبار والصغار، فإننا نجد أن حماس خسرت بالمعدل 1.08% من الأصوات نتيجة لارتفاع أصوات المستقلين الصغار مقابل 0.34% نتيجة لارتفاع أصوات المستقلين الكبار، بينما فتح، قد خسرت بالمعدل 5.63% نتيجة لارتفاع أصوات المستقلين الصغار مقابل 3.78% نتيجة ارتفاع أصوات المستقلين الكبار. وهذه المعطيات تؤثر أولاً: إلى أن كلاً من المستقلين الصغار والكبار حجبوا نسبة من أصواتهم عن فتح وحماس، إلا أن نسبة الأصوات التي حجبوها عن فتح كانت أكبر منها عن حماس، أما الدلالة الثانية التي توضحها هذه المعطيات، فهي أن أصوات المستقلين الصغار كانت

لديهم البناء الأيديولوجي الذي يتوفر في العادة لدى مناصري الحزب السياسي ذا البناء الأيديولوجي الواضح. أيضاً تزداد هذه المشكلة عند حركة فتح باعتبارها الحزب الحاكم والذي جذب في عضويته العديد من المناصرين الذين ارتبطوا بالحركة لاعتبارات المصلحة الشخصية أو السياسية أو المهنية دون أن يتوفر لدى هؤلاء أي قناعة أو إيمان بأهداف الحركة ومبادئها وانظمتها الداخلية.

أكثر تأثيراً على خسارة الأصوات لدى الحزبين الكبار في الدوائر من أصوات المستقلين الكبار. وأما الدلالة الثالثة، فهي أن فتح كانت أكثر تأثراً من حماس بارتفاع أصوات كل من المستقلين الصغار والكبار من حماس.

ومن التحليل السابق نجد أن النتائج التي توصلنا إليها في الفصل الرابع من هذه الدراسة قد أثبتت فرضيتنا رقم 2 حول العلاقة السلبية بين ازدياد أعداد المرشحين المستقلين (بشكل إجمالي وتبعاً لتبايناتهم) بالاستقطاب لصالح الحزبين الكبارين، بالشكل الذي أدى إلى تقليص الاستقطاب لكل من فتح وحماس، إلا أن تأثر فتح كان أشد بسبب المرشحين المنشقين من الحركة، وبهذا فقد زادت فرص حصول حزب المعارضة حماس في الفوز بأغلبية مقاعد الدوائر، وهذا أدى إلى ظهور حالة التعايش.

رابعاً- علاقة الاستقطاب بالانسيابية في النظام الانتخابي:

تشير نتائج الدراسة في الفصل الرابع إلى حجم الانسيابية الكبير الذي أنتجه نظام الدوائر في النظام المختلط، حيث وصلت درجة الانسيابية في نظام الدوائر إلى 22.5، بينما وصلت في النظام المختلط ككل إلى 10.6. إن هذه الدرجة المرتفعة للانسيابية قد أدت بحماس التي كسبت 5% من الأصوات زيادة عن فتح، إلى أن تحصل على 42.3% من مقاعد الدوائر زيادة عن فتح. وفي هذا الإطار، تشير الأدبيات المتعددة (Herron & Nishikawa, 2001; Cox, 1997) إلى أن تحديد نسب التفضيل في الانتخابات، يساعد في معرفة درجة الانسيابية، وكيف تؤثر هذه الدرجة على الأحزاب الصغيرة لصالح الأحزاب الكبيرة، حيث أشارت النتائج إلى أن حماس في نظام الدوائر قد كسبت نحو 67% من المقاعد زيادة عن حصتها من الأصوات، أما في النظام المختلط، فقد كسبت حماس ما مقداره 35% من المقاعد زيادة عن حصتها من الأصوات على المستوى الكلي. وفي المقابل، فإن فتح، والتي لم تتمتع بالتفضيل في كلا النظامين، قد خسرت في الدوائر ما نسبته 28% من المقاعد مقارنة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها، كما أنها خسرت في النظام المختلط ما نسبته 7% من المقاعد نقصاً من حصتها من الأصوات، وهذه النتيجة توضح لنا أن النظام المختلط قلل من درجة معاقبة النظام الانتخابي للأحزاب الصغيرة، ولكن ليس بدرجة كبيرة، وهذا ما يتطابق مع الفرضية رقم 3.

التوصيات:

توصي الدراسة الباحثين في البحث باتجاهات الاستقطاب وعلاقته بالانقسام في المجتمع. إن معظم الأدب النظري في حقل "الدوافرجية" ركز على إثبات أو نفي تطبيق قانون دوفرجيه أو تقسيم التذاكر الانتخابية، والأسباب وراء ذلك التطبيق، إلا أننا نقترح في هذه الدراسة على الباحثين أن يركزوا في أبحاثهم على الآليات التي تتجه من خلالها أصوات الأحزاب الصغيرة لأي من الحزبين

الكبيرين، من خلال التركيز على مفهوم الانقسام الحاد السياسي والأيدولوجي في المجتمع والذي تمثله في العادة الأحزاب الكبرى. وبناء على هذا التقسيم، فإنه يمكن للباحثين تفسير التباين في نسب الاستقطاب الإيجابي/ السلبى بين الأحزاب الكبرى، وفي هذا المجال، فإننا نقترح تطبيق هذا الإطار في الدول غير المتجانسة، أي المنقسمة حسب المواقف السياسية والأيدولوجية مثل غالبية دول العالم الثالث، أو حتى يمكن تطبيق هذا الإطار في الديمقراطيات المفروضة مثل: كردستان، والعراق، وأفغانستان؛ حيث هنالك انقسام حاد في المجتمع سياسي وأيدولوجي حول الموقف من الاحتلال، وبالضرورة فإن اختبار هذا الإطار في هذه الدول غير المتجانسة سيساهم في تحديد اتجاهات الاستقطاب للأحزاب الكبرى، وبالتالي يعد مفيداً للأحزاب الكبرى والصغرى على السواء، في إدارة حملاتها الانتخابية.

المراجع العربية:

- انتخابات الرئاسة الفلسطينية 2005. (2015). في ويكيبيديا. استرجعت في 2 أكتوبر، 2015 من <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- البرغوثي، اياد. (2012). *العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين*. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان.
- دويك، عمار. (2013). *تجربة النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية*. في أبو فاشية، وسيم، وجقمان، جورج، و خليل، عاصم، والشعبي، عزمي، ودويك، عمار، الجبوسي، مي، والعريان، هدا. (محررون). *اوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة*. (ص ص 63-82). رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- رينولدز، اندرو، وريلي، بن، وايليس، أندرو. (2007). *أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات*. (أيمن أيوب، مترجم) الطبعة الأولى. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. (العمل الأصلي نشر في عام 2005).
- شبكة فلسطين للحوار (29 يناير، 2006) قائمة المنتديات، استرجعت في 1 سبتمبر، من <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=48811> 2015
- لجنة الانتخابات المركزية-فلسطين. (2006). *تقرير الانتخابات التشريعية الثانية 25 كانون الثاني 2006*. رام الله: المؤلف.
- لحلو، علاء (2007). *نتائج الانتخابات التشريعية: نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية*، في خليل الشقاقي و جهاد حرب (محرران)، *الانتخابات الفلسطينية الثانية*

الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي 2005-2006 (الطبعة الأولى، ص ص 111-)

146 رام الله : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

ليبهارت، أرنت (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد . (حسني زينة، مترجم). الطبعة الأولى. بغداد-بيروت: مركز الفرات للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في عام 1977).

البديري، موسى وآخرون . (1995). في الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية. (ص ص 9- 77).

الطبعة الأولى. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هلال، جميل . (2006). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية. الطبعة الثانية.

رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المراجع الإنجليزية:

- Blais, A., & Carty, R. K. (1991). The psychological impact of electoral laws: measuring Duverger's elusive factor. *British Journal of Political Science*, 21(01), 79-93.
- Blais, A., Lachat, R., Hino, A., & Doray-Demers, P. (2011). The Mechanical and Psychological Effects of Electoral Systems A Quasi-Experimental Study. *Comparative political studies*, 44(12), 1599-1621.
- Boix, C. (1999). Setting the rules of the game: the choice of electoral systems in advanced democracies. *American Political Science Review*, 609-624.
- Duverger, M., (1986). Duverger's Law: Thirty Years Later. In: Lijphart, A., Grofman, B. (Eds.). *Choosing an Electoral System: Issues and Alternatives*. New York. Praeger.
- Elgie, R. (2007). Varieties of semi-presidentialism and their impact on nascent democracies. *Taiwan Journal of Democracy*, 3(2), 53-71.
- Elgie, R. (2010). Semi-presidentialism, Cohabitation and the Collapse of Electoral Democracies, 1990-2008. *Government and Opposition*, 45(1), 29-49.
- Elgie, R., & McMenamin, I. (2011). Explaining the Onset of Cohabitation under Semi-presidentialism. *Political Studies*, 59(3), 616-635.
- Herron, E. S., & Nishikawa, M. (2001). Contamination effects and the number of parties in mixed-superposition electoral systems. *Electoral Studies*, 20 (1), 63-86.
- Laakso, M., & Taagepera, R. (1979). Effective number of parties: A measure with application to West Europe. *Comparative political studies*, 12(1), 3-27.

- Lijphart, A. (1999). *Patterns of democracy: Government forms and performance in thirty-six countries*. Yale University Press.
- Linz, J. J. (1990). The perils of presidentialism. *Journal of democracy*, 1(1), 51-69.
- Lopes, L. A. (2008). Palestinian visions and divisions about a Palestinian nation-state. Paper presented at the: Second Global International Studies Conference. University of Ljubljana, Slovenia - 23 /26 July 2008, World International Studies Committee.
- Moser, R. G., & Scheiner, E. (2004). Mixed electoral systems and electoral system effects: controlled comparison and cross-national analysis. *Electoral Studies*, 23(4), 575-599.
- Samuels, D. J., & Shugart, M. S. (2010). *Presidents, parties, and prime ministers: how the separation of powers affects party organization and behavior*. Cambridge University Press.
- Shugart, M. S., & Carey, J. M. (1992). *Presidents and assemblies: Constitutional design and electoral dynamics*. Cambridge University Press.
- Stepan, A., & Skach, C. (1993). Constitutional frameworks and democratic consolidation: Parliamentarianism versus presidentialism. *World Politics*, 46(01), 1-22.